

Distr.: General  
21 July 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين

## حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 226/77 عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يتضمّن معلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2022 إلى حزيران/يونيه 2023، وموجزا عن مدى تعاطي حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/78/150

280823 250823 23-14333 (A)



## أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 226/77 بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهو يتضمّن معلومات محدّثة عن حالة حقوق الإنسان خلال الفترة من تموز/يوليو 2022 إلى حزيران/يونيه 2023.
- 2 - في 7 تموز/يوليه، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) مذكرة شفوية إلى البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة في جنيف تدعو فيها الحكومة إلى تقديم تعليقات وقائعية على مشروع التقرير. وفي مذكرة شفوية مؤرخة 12 تموز/يوليه 2023، ردّت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقول إنّها ترفض التقرير.
- 3 - ووفقاً لبيانات مقدمة من وزارة شؤون الوحدة في جمهورية كوريا، دخل 67 هاربا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جمهورية كوريا في عام 2022 (35 رجلاً و 32 امرأة)<sup>(1)</sup>، وفي الربع الأول من عام 2023، ورد أنّ 34 هاربا (29 امرأة و 5 رجال) دخلوا إلى جمهورية كوريا<sup>(3)</sup>. وعلى سبيل المقارنة، كان 63 هاربا قد دخلوا جمهورية كوريا في عام 2021، و 229 في عام 2020، و 1 047 في عام 2019<sup>(4)</sup>. وكان معظم الواصلين في عامي 2022 و 2023 من الأشخاص الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل أن تفرض الحكومة في كانون الثاني/يناير 2020 قيوداً صارمة من أجل التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تضمنت إغلاق حدود البلد. وبقي هؤلاء الهاربون في بلدان ثالثة لعدة سنوات. ولم يكن هناك أي موظف دولي تابع للأمم المتحدة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## ثانياً - السياق السياسي

- 4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت العلاقات بين الكوريتين متوترة. ففي 1 كانون الثاني/يناير 2023، تحدّث رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كيم جونج أون، عن "أهمية وضرورة الإنتاج بكميات كبيرة للأسلحة النووية التبعوية" وعن الحاجة إلى "إحداث زيادة هائلة في الترسانة النووية للبلد" من أجل التصدي لما يراه من تهديدات أمنية من الدول الأخرى<sup>(5)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، ورد أنّ رئيس جمهورية كوريا، يون سوك يول، أمر المسؤولين "بالتأكد من إنزال العقاب والانتقام في حالة حدوث أي استنزافات من كوريا الشمالية"<sup>(6)</sup>. وفي كانون الثاني/يناير 2023، خلصت قيادة الأمم المتحدة إلى أنّ

(1) تشيل كلمة "الهاربين" إلى الأشخاص الذين يصلون إلى جمهورية كوريا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

(2) جمهورية كوريا، وزارة شؤون الوحدة (انظر [www.unikorea.go.kr/eng\\_unikorea/relations/statistics/defectors/](http://www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/relations/statistics/defectors/)).

(3) Ifang Bremer, "34 North Korean defectors reach South in first quarter as COVID obstacles remain", *NK News*, 25 April 2023.

(4) جمهورية كوريا، وزارة شؤون الوحدة (انظر [www.unikorea.go.kr/eng\\_unikorea/relations/statistics/defectors/](http://www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/relations/statistics/defectors/)).

(5) KCNA Watch, "Report on 6th Enlarged Plenary Meeting of 8th WPK Central Committee", 1 January 2023.

(6) Jeongmin Kim, "Yoon Suk-yeol orders 'retaliation' against any North Korean provocations", *NK News*, 29 December 2022. انظر أيضاً [www.president.go.kr/president/speeches/rcrDLdQs](http://www.president.go.kr/president/speeches/rcrDLdQs).

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا انتهكتها، كلاهما، اتفاق الهدنة الكورية عندما حلقتا بطائرات بدون طيار داخل أراضي بعضهما البعض في كانون الأول/ديسمبر 2022<sup>(7)</sup>.

5 - وفي خطاب سياساتي أمام مجلس الشعب الأعلى في 9 أيلول/سبتمبر 2022، أشار الرئيس كيم جونج أون إلى اعتماد تعديلات على قانون 2013 بشأن العقيدة النووية للبلد<sup>(8)</sup>، فقال إنَّ "موقف [جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية] كدولة نووية أصبح لا رجعة فيه"، مضيفاً أنه "إذا أُريد لسياستنا النووية أن تتغير الآن، فيجب أن يتغير العالم، وكذا البيئة السياسية والعسكرية في شبه الجزيرة الكورية"<sup>(9)</sup>. وقد ذكرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم 36 (2018) بشأن الحق في الحياة، أن التهديد بأسلحة الدمار الشامل أو استخدامها، ولا سيما الأسلحة النووية العشوائية الأثر التي تحدث بطبيعتها تدميراً للحياة البشرية على نطاق كارثي، يتنافيان مع مبدأ احترام الحق في الحياة وربما يشكلان جريمة بموجب القانون الدولي (الفقرة 66).

6 - ومنذ بداية عام 2023، عقد مجلس الأمن ثلاث جلسات مفتوحة بشأن عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك على إثر إطلاق قذيفة تسيارية عابرة قارات في 18 شباط/فبراير، تُعرف باسم هواسونغ-15، وإطلاق صاروخ من طراز هواسونغ-17 في 16 آذار/مارس، واختبار قذيفة تسيارية عابرة للقارات من نوع جديد، هي القذيفة هواسونغ-18، في 13 نيسان/أبريل. وقد أعرب الأمين العام، وفي 13 نيسان/أبريل 2023، عن إدانته الشديدة لإطلاق قذيفة تسيارية بعيدة المدى، وكرر توجيه الدعوة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لكي تمتثل بالكامل لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات المجلس ذات الصلة، وتعيد فتح قنوات الاتصال واستئناف الحوار المفضي إلى تحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه<sup>(10)</sup>. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ما ينبغي الردّ به على انتهاكات القرارات ذات الصلة.

7 - وفي 23 آذار/مارس 2023، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2680 (2023)، الذي مدد بموجبه حتى 30 نيسان/أبريل 2024 ولاية فريق الخبراء الذي يساعد اللجنة على رصد الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي آذار/مارس 2023، أفاد فريق الخبراء بأنَّ هناك توترات متزايدة في شبه الجزيرة الكورية، وأنَّ إنتاج المواد الانشطارية النووية في المرافق النووية التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر S/2023/171، المرفق). وأفاد فريق الخبراء بأنَّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أطلقت في عام 2022، وفي انتهاك لنظام جزاءات

(7) "قيادة الأمم المتحدة" ليست عملية أو هيئة تابعة للأمم المتحدة. انظر بيان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أمام مجلس الأمن في 17 أيلول/سبتمبر 2018 (انظر S/PV.8353).

(8) في أيلول/سبتمبر 2022، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتحديث قانونها بشأن سياستها العامة المتعلقة بالقوات النووية، مما يسمح بالاستخدام التلقائي والغوري للأسلحة النووية إذا تعرض للخطر نظام القيادة والتحكم التابع لقواتها النووية. انظر KCNA Watch، "Law on DPRK's policy on nuclear forces promulgated"، 9 September 2022.

(9) KCNA Watch، "Respected comrade Kim Jong Un makes policy speech at Seventh Session of the 14th SPA of DPRK"، 10 September 2022.

(10) يمكن الاطلاع على بيان الأمين العام في الرابط التالي: <https://press.un.org/en/2023/sgsm21760.doc.htm>.

الأمم المتحدة، ما لا يقل عن 73 من القذائف التسيارية والقذائف التي تجمع بين التكنولوجيات التسيارية وتكنولوجيات التوجيه، أي بزيادة كبيرة عن السنوات السابقة (المرجع نفسه).

### ثالثاً - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان

8 - في 17 آذار/مارس 2023، عقد مجلس الأمن اجتماعاً بصيغة آريا تناول فيه حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطات عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جاء فيها أن حقوق الإنسان أداة أساسية لتخفيف حدة التوترات، وبناء الثقة، وتوفير الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في إيجاد الحلول السياسية. وذكرت المفوضية أيضاً أن إجراء تقييم نقدي للنهج السابقة، بما في ذلك النهج المتعلقة بالجزاءات، قد يشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الحوار ويتيح لفريق الأمم المتحدة القطري العودة لأجل تنفيذ إطار شراكة جديد.

9 - وفي 22 آذار/مارس 2023، عرض مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على مجلس حقوق الإنسان تقريراً عن تعزيز المساواة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/52/64)، قدّمه بموجب أحكام قراري مجلس حقوق الإنسان 22/49 و 17/46. وذكر المفوض السامي في التقرير أن مفوضيته تواصل جمع المعلومات التي تؤكد ما توصلت إليه لجنة الأمم المتحدة للتحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أنشئت قبل 10 سنوات، من استنتاجات تُفيد باستمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية المحتملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (المرجع نفسه، الفقرة 45). وأوصى المفوض السامي بأن تتخذ الدول الأعضاء مزيداً من الخطوات لضمان المساواة، بما في ذلك عن طريق إحالة مجلس الأمن الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة دولية مخصصة أو غير ذلك من الآليات المماثلة (المرجع نفسه، الفقرة 57 (أ)). كما دعى المفوض السامي إلى وضع "استراتيجيات جديدة ومبتكرة" لمعالجة انعدام المساواة عن انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية المحتملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتشمل الاستراتيجيات الممكنة إجراء تحقيقات ومحاكمات للمسؤولين المزعمين عن الجرائم، وذلك بموجب مبادئ الولاية القضائية خارج الإقليم و/أو الولاية القضائية العالمية (المرجع نفسه، الفقرات 17 و 46 و 57 (أ) و (ج)). وفي معرض التأكيد على حق الضحايا في العدالة وفي الجبر الكامل والملائم، شدد المفوض السامي على أن مشاركة الضحايا في العمليات المتعلقة بالمساءلة أمر أساسي (المرجع نفسه، الفقرة 49). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية سلسلة من المشاورات التي أمر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 17/46 و 28/52، بإجرائها مع الضحايا ومع الأطراف المعنية الأخرى من أجل استقاء آرائهم بشأن ما تعنيه المساواة بالنسبة لهم. وسيُنشر تقرير شامل عن نتائج هذه المشاورات في عام 2024.

#### سيادة القانون

10 - إن غياب الضوابط والموازن الحكومية، ومنها جهاز القضاء المستقل والكفؤ والنزيه، في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يقوض سيادة القانون بشكل جوهري. فقد أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية لعام 2001، عن قلقها إزاء الأحكام الدستورية والتشريعية التي تعرض للخطر الشديد حياد السلطة القضائية واستقلالها، ومنها بالأخص الحكم القاضي بخضوع المحكمة المركزية للمسؤولية أمام

مجلس الشعب الأعلى بموجب الدستور (CCPR/CO/72/PRK، الفقرة 8). ولم تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرا إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان منذ عام 2000.

11 - ومن النتائج الهامة لعدم استقلال القضاء استمرار انتشار الاحتجاز التعسفي (A/HRC/46/52، الفقرات 46 إلى 50، و A/HRC/52/64، الفقرة 22). ونتيجة لذلك، يظل الناس تحت التهديد المستمر بالحرمان من حريتهم، لأسباب منها التعبير عن آراء أو إظهار سلوك قد تراه السلطة التنفيذية غير مناسب. فقد أفادت امرأة قابلتها المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكانت محتجزة قبل هروبها من البلد، بأقوال جاء فيها ما يلي: "لم تتم محاكمتي، بل تم فقط تسليط عقوبة عليّ ثم سلّمت إلى مركز الشرطة الفرعي".

### العمل الجبري والاتجار

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت المفوضية معلومات تُفيد بأن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتمد بشكل متزايد على التعبئة القسرية للرجال والنساء من العمل بدون أجر في مواصلة تشغيل القطاعات الرئيسية للاقتصاد، مثل البناء والتعدين والإنتاج الزراعي. كما أثار الإعلان عن إحداث مشاريع إنمائية كبرى شواغل تتعلق بحقوق الإنسان مردّها إلى زيادة استخدام العمل الجبري في تحقيق الأهداف التي حددتها الدولة. وقد أبلغ الأشخاص الذين أجريت معهم المفاوضات مقابلات بأنهم كثيرا ما يُسَخَّرون للعمل دون مقابل، ليعجزوا بذلك عن العمل في تلبية احتياجاتهم الخاصة<sup>(11)</sup>. وفي إطار الخطة الاقتصادية الخمسية (2021-2026)، تعهد الرئيس كيم جونج أون "بوضع الاقتصاد الوطني الكلي على مسار من النمو ضمن منظومة عمل خاصة به"، وأضاف أنه "تم إطلاق حملة قوية لبناء 50 000 شقة في بيونغ يانغ، ولإنجاز أعمال التشييد في الأقاليم والأرياف، وهو الأمر الذي من شأنه فتح آفاق مشرقة لحل مشكلة الإسكان"<sup>(12)</sup>.

13 - وتُشير المعلومات التي تلقتها المفوضية إلى استمرار ممارسات عمل الأطفال، كجزء من استخدام الدولة للعمل الجبري على نطاق واسع. فمن خلال مدارس البلد ومنظماتها، ومنها رابطة الشباب، ظلّ الفتيان والفتيات دائما عرضة للتعبئة في العمل الجبري الذي يشمل العمل مع "لواء الصدمة"<sup>(13)</sup>. وقد أورد أحد الهاربين، في مقابلة أجرتها معه المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما يلي:

في المدرسة، تم تعبئة الطلاب لدعم النشاط الزراعي مثل إزالة الأعشاب الضارة. لقد أخبروا الطلاب بأنهم يساهمون في بناء الدولة. وخلال موسم الذروة، أعطى كيم جونج أون أمرا مباشرا بوجود أن يلتحق بالقوى العاملة كلاً من له القدرة على النقاط ملعقة. وخلال سنوات دراستي كطالب في المدرسة الإعدادية، كان يتم إرسالنا 10 مرات في السنة تقريبا. ثم خلال سنوات دراستي الثانوية، تم إرسالنا، في موسم الربيع، إلى المزارع بعيدا عن أهلنا للعمل لمدة شهر تقريبا في أعمال منها زراعة الأرز.

14 - وفي شباط/فبراير 2023، تكررت وسائل الإعلام الحكومية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن "العديد من الشباب في جميع أنحاء البلد تطوعوا للمشاركة في بناء شارع جديد في مدينة بيونغ يانغ بعد تلقيهم الأخبار السارة التي تفيد بأن مهمة بناء شارع من 3 700 شقة جديدة في بيونغ يانغ قد صدر بها

(11) مقابلات أجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

(12) KCNA Watch, 10 September 2022 (انظر الحاشية 9).

(13) مصطلح "لواء الصدمة" مأخوذ من التعبيرات الملهمة بشأن العمل المثمر والمتحمس.

تكليف من الاجتماع العام السادس للجنة المركزية الثامنة لحزب العمال الكوري، وبأن شرف مهمة البناء النبيلة هذه قد أوكلت إلى الشباب<sup>(14)</sup>. وتفيد التقارير بأن أكثر من 100 000 شاب شاركوا في أعمال البناء في جميع أنحاء البلد، منهم 38 400 مسؤول من مسؤولي رابطة الشباب وأعضائها داخل مدينة بيونغ يانغ انضموا إلى لواء الصدمة الشبابي أبطال باكتوسان. وفي نيسان/أبريل 2023، ذكرت وسائل الإعلام الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن فتاة تبلغ من العمر 18 عاما توفيت في تموز/ يوليو 2022 بسبب الإفراط في العمل داخل مزرعة مستنبت ريونغبو، وذلك بعد أن استمرت في البناء طوال الليل بالرغم الآلام الشديدة التي كانت تعاني منها جراء عملية جراحية طارئة خضعت لها. وقيل إن الفتاة كانت تسعى إلى تنفيذ ما أمر به الرئيس كيم جونج أون من ضرورة الإسراع بالبناء، وتقوم بمضاعفة إنتاجية عملها. ويتبين من هذه التقارير كيف تُمدد الدولة ممارسات السخرة بدلا من وضع تدابير لحماية العمال<sup>(15)</sup>.

15 - وفي استعراض أجرته في عام 2017 لجنة حقوق الطفل لسجل البلد في مجال حقوق الطفل، ذكرت اللجنة أنها تشعر بقلق بالغ إزاء المعلومات المتعلقة بالأطفال الذين يطلب منهم أداء مهام عمل شاقة، بما في ذلك ضمن مشاريع البناء، حيث تتعارض هذه المهام مع حقوقهم في التعليم والصحة والراحة وأوقات الفراغ، وإزاء الممارسة المتمثلة في إعفاء الأطفال من هذه المهام بشرط دفع الأموال (CRC/C/PRK/CO/5، الفقرة 54).

16 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مقابلات مع رجال أرسلتهم سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبل جائحة كوفيد-19 للعمل في الخارج من أجل توليد الدخل للدولة. ووصف هؤلاء الظروف التي قد تصل إلى حد السخرة، ونظام الرقابة الحكومية الصارم، على النحو الذي تمارسه بالأخص وزارة أمن الدولة في تنسيق وإرسال مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الخارج كعمال، وفي مراقبتهم بمجرد وصولهم إلى هناك. وأفاد من أجريت معهم المقابلات بأن معظمهم قد عمل في قطاعات كثيفة العمالة، مثل البناء وقطع الأشجار. وتناولوا بالوصف العمل الشاق جسديا والخطير في بعض الأحيان، وساعات العمل الطويلة من دون أجر كاف أو فترات راحة أو إجازات أو تدابير كافية للصحة والسلامة. وقد جاء عن أحدهم ما يلي: "لقد تركت مكان عملي في ... بسبب الضغط الذي كنت أتعرض له من وزارة أمن الدولة [دفع المزيد من المساهمات] ... أخبرت [ضابط أمن الدول] أنني أريد العودة إلى كوريا الشمالية ... لكنه اعتقلني وقيدي".

17 - ومن استطاع اثناء وجوده في الخارج الفرار من مواقع العمل التي تسيطر عليها الحكومة، تفاقمت هشاشته إزاء الاعتقال والاحتجاز وذلك بسبب المراقبة الوثيقة والقيود المفروضة على حرية التنقل خلال جائحة كوفيد-19 في البلدان المضيفة. وقد دفع ذلك بالعديد من الرجال، الذين كانوا يتعيشون في الخارج لفترات طويلة، إلى الهجرة إلى جمهورية كوريا. وهذا يفسر جزئيا، وفق الأرقام الصادرة عن وزارة شؤون الوحدة في جمهورية كوريا، سبب كون معظم الوافدين الجدد في عامي 2021 و 2022 من الرجال، في حين أن معظمهم قبل الجائحة كان من النساء<sup>(16)</sup>. ورغم أن المفوضية تترك أن النساء يرسلن أيضا إلى

(14) "العديد من الشباب يتطوعون للعمل في موقع بناء شارع بيونغ يانغ الجديد"، 12 شباط/فبراير 2023. يمكن الاطلاع على هذا المقال في الرابط التالي: <https://dprktoday.com/abroad/news/43721?lang=e>.

(15) Colin Zwirko, "North Korea says 'virgin girl soldier' died for Kim Jong Un at construction site", *NK News*, 10 April 2023.

(16) جمهورية كوريا، وزارة شؤون الوحدة (انظر [www.unikorea.go.kr/eng\\_unikorea/relations/statistics/defectors/](http://www.unikorea.go.kr/eng_unikorea/relations/statistics/defectors/)).

البلدان الأخرى كعاملات، فإنها لم تجر خلال الفترة قيد الاستعراض مقابلات كافية بشأن هذا الموضوع لكي تخرج باستنتاجات موثوقة<sup>(17)</sup>.

18 - وواصلت المفوضية توثيق روايات النساء من ضحايا الاتجار خلال الفترة قيد الاستعراض. وأجرت مقابلات مع نساء تم الاتجار بهن في الدول المجاورة، غالبا من أجل الزواج القسري أو السخرة. وأفاد الذين أُجريت معهم المقابلات بأنهم اعتقلوا في الدولة المجاورة، وتولت سلطات هذه الدولة إعادتهم قسرا، حيث تم سجنهم في الأغلب دون محاكمات بسبب مغادرتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واستطاعت بعض النساء، ممن أُعدن قسرا، مغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى بعد انتهاء عقوبتهم، وشققن طريقهن في نهاية المطاف إلى جمهورية كوريا، أين استطاعت المفوضية مقابلاتهن.

### الحق في الحصول على غذاء مناسب

19 - في 8 أيلول/سبتمبر 2022، ألقى الرئيس كيم جونج أون خطابا شدد فيه على إعطاء الأولوية للأسلحة النووية على حساب الظروف الاقتصادية طويلة الأجل في البلد، وقال: "لن يسعى جيلنا إلى التمتع في الحال ببيئة اقتصادية محسنة في مقابل التخلي عن الأسلحة النووية،... كما أننا لن نغير خيارنا حتى لو كان ذلك يعني مواجهة صعوبات كبيرة"<sup>(18)</sup>.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أربع مناسبات على الأقل مناقشة أزمة الغذاء والمشاكل الزراعية، مما يدل على خطورة الحالة الغذائية في البلد. ففي الفترة من 26 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس 2023، نظم حزب العمال الكوري اجتماعا عاما لمناقشة الوضع الغذائي والإنتاج الزراعي. وأمر الرئيس كيم جونج أون مسؤولي الزراعة والاقتصاد بحل مشاكل الإمدادات الغذائية بالعلم والتكنولوجيا وتحسين المعدات وسيطرة الحزب بشكل أقوى على القطاع. فمن أجل وضع الزراعة على "مسار تنمية مستقر ومستدام"، تحدث عن ضرورة تعزيز الأساس المالي للبلد، وتسريع استكمال نظام الري لمواجهة "الظواهر المناخية غير الطبيعية" والتمسك بالخطة الاقتصادية الوطنية التي "لا يحق لأحد تغييرها"<sup>(19)</sup>.

21 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت التخوفات الجادة بشأن الحالة الغذائية في البلد. فقد جاء في تقييم الأمن الغذائي لعام 2019، الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، أن 10,1 ملايين شخص، أو ما يعادل نسبة 40 في المائة من السكان، يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون إلى مساعدات غذائية<sup>(20)</sup>. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن حالة الأمن الغذائي قد ازدادت سوءا. وجاء في تقرير حديث صادر عن منظمة الأغذية والزراعة أن جزءا كبيرا من السكان يعانون من انخفاض مستويات استهلاك الغذاء وضعف التنوع الغذائي، حيث من المتوقع أن تظل حالة

(17) وللاطلاع على تحليل للفروق بين الجنسين ضمن الوافدين، انظر A/HRC/46/52، الفقرة 43.

(18) KCNA Watch, 10 September 2022 (انظر الحاشية 9).

(19) KCNA Watch, Report on 7th Enlarged Plenary Meeting of 8th WPK Central Committee, 2 March 2023.

(20) FAO and WFP, "FAO/WFP joint rapid food security assessment: Democratic People's Republic of Korea" (Bangkok, May 2019).

الأمن الغذائي هشة نظرا لاستمرار القيود الاقتصادية التي تفاقمته بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي في عام 2022 عن المستوى المتوسط<sup>(21)</sup>.

22 - وتشير المعلومات المستقاة من المقابلات التي أجرتها المفوضية إلى أن البلد قد شهد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مجاعة في بعض أنحاء البلد مردها جزئيا ربما إلى توقف التجارة مع الدول المجاورة وزيادة القيود المفروضة على حرية التنقل داخل البلد<sup>(22)</sup>. فقد أدى توقف التجارة إلى تعطيل النشاط الاقتصادي، بما في ذلك توزيع وتبادل السلع مثل المواد الغذائية الأساسية. وعلاوة على ذلك، أفيد بأن هذه القيود تسببت في فقدان آلاف الوظائف التي كانت تعتمد على النشاطات عبر الحدود وعلى التجارة الصغيرة النطاق مع الدول المجاورة، التي يعول عليها الناس في معيشتهم<sup>(23)</sup>.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حدود البلد مغلقة بشكل كبير، مع تعليق حركة المرور عبر الحدود البرية والبحرية في معظم الأحيان. بيد أن تهريب السلع الاستهلاكية والواردات الغذائية بدأ في الازدياد<sup>(24)</sup>. وسجلت أرقام التجارة زيادة في النصف الثاني من عام 2022 وفي الربع الأول من عام 2023، لكنها لم تصل بعد إلى مستويات ما قبل الجائحة<sup>(25)</sup>. والبيانات الواردة من الإدارة العامة للجمارك في الصين تشير إلى تصدير كميات كبيرة من دقيق القمح (34 715 طنا) وزيت الطهي والسكر إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير ويناير ويناير 2023<sup>(26)</sup>. وفي نيسان/أبريل 2023، استورد البلد حوالي 46 000 طن من الأرز من الصين، أي ما يعادل 2 في المائة تقريبا من إنتاج الأرز السنوي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية<sup>(27)</sup>. ومنذ نهاية كانون الثاني/يناير 2020 تم فرض قيود مشددة على استيراد وتوزيع الأغذية والأسمدة والمعدات الزراعية والمساعدات الإنسانية، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على إنتاج الأغذية وعلى تحصيل الناس للغذاء. وبسبب عد وجود موظفين دوليين في مجال العمل الإنساني داخل البلد، هناك ندرة في البيانات حول المستويات الحالية للأمن الغذائي والتغذية. وتشير المعلومات المحدودة التي جمعها برنامج الأغذية العالمي في عام 2021 إلى تدهور استهلاك الغذاء منذ عام 2019 وإلى انخفاض التنوع الغذائي، لا سيما استهلاك الدهون والبروتين والفواكه. ومن المرجح أن يكون الانخفاض في تنوع الأغذية قد تفاقم بسبب تأثير القيود الداخلية المستمرة على حرية نقل السلع المتاحة في الأسواق المحلية<sup>(28)</sup>.

FAO, "Crop prospects and food situation", Quarterly Global Report No. 4, December 2022 (21)  
(Rome, 2022), p. 6

Yonhap, "N. Korea to hold key party meeting amid severe food shortages", *Korea Herald*, 23 February 2023 (22)

مقابلات أجرتها مفوضية حقوق الإنسان. (23)

Sculgi Jang, "Smuggling surges in the border area between North Korea and China ... brisk trade in minerals, medicinal herbs, and livestock", *Daily NK*, 30 March 2023 (24)

Shreyas Reddy, "North Korea-China trade continues steady rise as DPRK exports hit five-year high", *NK News*, 19 May 2023 (25)

Ifang Bremer, "Food imports help drive North Korean trade with China to three-year high", *NK PRO*, 23 March 2023 (26)

.NK PRO, "North Korea in April 2023: a month in review and what's ahead" (3 May 2023) (27)

.WFP, Democratic People's Republic of Korea annual country report, 2021 (28)



## الحق في الصحة

24 - في خطاب ألقاه يوم 8 أيلول/سبتمبر 2022، صرح الرئيس كيم جونج أون قائلاً: "لقد تغلبنا على أزمة الصحة العامة التي تهددنا، والتي هي الأولى من نوعها منذ تأسيس دولتنا ... وأنهينا بنجاح وبأسرع ما يمكن الحرب غير المسبوقة على الجائحة"<sup>(29)</sup>. ومع ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل من المستحيل بسبب إغلاق البلد التحقق من الإحصاءات المتعلقة بانتشار كوفيد-19، أو من عدد الوفيات الناجمة عن الفيروس. وعلاوة على ذلك، تقف قدرات البلد المحدودة في مجال الاختبارات حجرة عثر أيضاً أمام جمع البيانات الموثوقة<sup>(30)</sup>. ولم يتسن أيضاً التحقق من نطاق حملات التطعيم<sup>(31)</sup>.

25 - وألمح الرئيس كيم جونج أون أيضاً، في الخطاب نفسه الذي ألقاه في 8 أيلول/سبتمبر 2022، إلى أوجه القصور في نظام الرعاية الصحية للبلد، التي انكشفت أثناء نقشي المرض، وذكر أنه "من خلال أزمة الصحة العامة الأخيرة، تم تقييم الوضع الحالي لقطاع الصحة العامة لدينا بطريقة شاملة وتم التأكد أكثر من الحاجة الملحة لزيادة مستواه وقدرته. فلا بد من حل المشاكل الملحة في قطاع الخدمات الطبية وذلك بالأساس لأن حياة الناس وصحتهم أولوية قصوى"<sup>(32)</sup>. ومضى يقول إن البلد "غير قادر على إنتاج جميع الإمدادات الطبية بمفرده" وأقر بضرورة تزويد الشعب بهذه الإمدادات "حتى لو تطلب الأمر استيرادها"<sup>(33)</sup>.

26 - وتدل معدلات وفيات الأمهات والرضع على مستوى أعمال الحق في الصحة (بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وأثناءها ورعاية المواليد الجدد)، فضلاً عن تغذية الرضع، والظروف الصحية والمعيشية الملائمة، وحصول الأسر المحرومة على الدعم الاجتماعي. ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، يبلغ معدل وفيات الرضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 15,4 حالة وفاة لكل 1 000 ولادة حية<sup>(34)</sup>. وتشير تقديرات أحدث الإحصاءات إلى أن معدل وفيات الأمهات في حدود 107 حالات وفاة لكل 100 000 ولادة في عام 2020، أي بانخفاض عن المستوى المسجل في عام 2000، وقدره 186 حالة وفاة لكل 100 000 ولادة، ولكن بزيادة عن المستوى المسجل في عام 2017 وقدره 89 حالة وفاة لكل 100 000 ولادة<sup>(35)</sup>. وهذا أعلى بكثير من الغاية 1 من هدف التنمية المستدامة 3، التي تهدف إلى خفض النسبة العالمية لوفيات الأمهات إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي بحلول عام 2030. وسوء التغذية، الذي من المرجح أن يكون قد تفاقم بسبب قيود كوفيد-19، يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت في مجال وفيات الرضع والأمهات على مدى العقد الماضي.

(29) KCNA Watch, 10 September 2022 (انظر الحاشية 9). وفي 12 أيار/مايو 2022، ذكرت وكالات الأنباء الحكومية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن نقشي كوفيد-19 قد بدأ في أواخر نيسان/أبريل 2022.

(30) Ethan Jewell, "North Korea's COVID-19 testing limitations cast fog over outbreak's future", (30) *NK News*, 26 July 2022.

(31) Seulkee Jang, "N. Korea conducts second round of COVID-19 vaccinations in select areas of (31) *country*", *Daily NK*, 19 October 2022.

(32) KCNA Watch, 10 September 2022 (انظر الحاشية 9).

(33) المرجع نفسه.

(34) انظر <https://data.unicef.org/country/prk/>.

(35) "Trends in maternal mortality 2000 to 2020: estimates by WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank (35) *Group and UNDESA/Population Division*" (Geneva, World Health Organization, 2023).

27 - وعلى الرغم من أن عمليات تسليم المساعدات الإنسانية كانت محدودة للغاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن البرامج الإنسانية الدولية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تم تعليقها منذ أوائل عام 2020، وغادر بحلول شهر آذار/مارس 2021 آخر العاملين في المجال الإنساني الدولي. ووفقا لليونيسف، لم يتم في عام 2022 تطعيم أي طفل ضد الحصبة/الحصبة الألمانية أو شلل الأطفال أو السل، ولا تطعيم أي امرأة حامل ضد الكزاز/الخنق، وذلك بسبب استمرار النقص في المخزونات ضمن برنامج التحصين الروتيني. فقد نفذت لقاحات شلل الأطفال المعطلة منذ آذار/مارس 2021، ولقاحات خماسي التكافؤ والحصبة/الحصبة الألمانية منذ حزيران/يونيه 2021، ولقاحات الكزاز/الخنق منذ كانون الأول/ديسمبر 2021، ولقاحات بي سي جي منذ كانون الثاني/يناير 2022، ولقاحات التهاب الكبد من الصنف باء منذ حزيران/يونيه 2022. ونتيجة لذلك، انخفضت تغطية برنامج التحصين الوطني انخفاضاً كبيراً مقارنة بعامي 2020 و 2021. وبالتالي هناك خطر مرتفع لتفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، حيث يقدر أن 500 000 طفل قد فاتهم موعد التحصين الروتيني منذ عام 2020. وعلاوة على ذلك، وبحلول الربع الثالث من عام 2022، كان لا يتلقى العلاجات المعيارية سوى طفل واحد فقط من كل 10 أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد، مقارنة بطفل واحد من كل 3 أطفال في عام 2020 وأكثر من 9 أطفال من كل 10 أطفال في عام 2019، وذلك بسبب عدم كفاية مخزون المغذيات<sup>(36)</sup>. والحالة الراهنة للرعاية الصحية وللأغذية في البلد تبرز الحاجة إلى عودة المساعدات الإنسانية الواسعة النطاق إلى جانب عودة فريق الأمم المتحدة القطري.

### الحريات الأساسية

28 - كما لوحظ في التقارير السابقة، ينبع القمع المنهجي للحقوق والحريات من الخصائص الدستورية والمؤسسية للدولة، التي تعمل على السيطرة على السكان وتركيز السلطة بدلا من فسخ المجال أمام إعمال حقوق الإنسان (A/77/247، الفقرة 9).

29 - ففي 29 أيار/مايو 2022، ورد أن وزارة الأمن العام أصدرت مرسوما يمنع انتشار "الشائعات الكاذبة التي تعطل العمل الطارئ في مجال التصدي للجائحة"، ويفرض عقوبات عُرفت بأنها "تشمل عقوبة الإعدام، مع إخضاع أفراد الأسرة للترحيل والنفي"<sup>(37)</sup>. ويأتي ذلك في أعقاب قوانين أخرى سُنت مؤخرا وزادت من قمع حرية التعبير، بما في ذلك قانون إدانة الفكر الرجعي والثقافة الرجعية، الذي سُنت في عام 2020 (A/HRC/49/74، الفقرة 8).

30 - وظلت القيود المفروضة على حرية التنقل بسبب مكافحة فيروس كوفيد-19 سارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشمل ذلك اتخاذ تدابير غير متناسبة لمنع الناس من عبور الحدود الوطنية. وقد صدر مرسوم عن وزارة الضمان الاجتماعي في 25 آب/أغسطس 2020 يضبط "المنطقة العازلة" على أنها "تمتد من كيلومتر إلى كيلومترين" بعيدا عن الحدود الشمالية، وينص على أنّ "كل من يدخل المنطقة العازلة من الأشخاص أو الحيوانات دون [موافقة] نظامية، وكل من يقترب من منطقة الإغلاق الحدودي المتاخمة للطرق والسكك الحديدية، في مخالفة للوائح والأوامر المتعلقة بمنطقة الحدود الشمالية، سوف يتم إطلاق النار

(36) UNICEF, country office annual report, Democratic People's Republic of Korea, 2022

(37) Jeongmin Kim, "Full text: North Korea's death penalty decree for spreading COVID 'rumors'",

.NK PRO, 28 November 2022

عليه دون تردد. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم دون إشعار مسبق إطلاق النار على كل من يدخل من [الأشخاص] والحيوانات الجانب الخاص بنا من نهري أمنوك [يالو] وطومان [تومين]<sup>(38)</sup>. واستمرت التقارير أيضا في الإفادة بوجود تعزيزات كبيرة للأسوار الحدودية والهياكل الأساسية المتصلة بها<sup>(39)</sup>. وروى أحد الفارين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال جائحة كوفيد-19 أنّ الحراس كانوا ينتشرون بمسافة تباعد قدرها 70 مترا على طول جميع الحدود، وكانت لديهم "أوامر بعدم السماح لأي كائن حي بالدخول إلى البلد أو الخروج منه". وكل من يحاول عبور الحدود كان يتم "وجوبا إطلاق النار عليه فور رؤيته"<sup>(40)</sup>.

31 - ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمارس على السكان مستوى من المراقبة يندر مشاهدته في أماكن أخرى. فحق الناس في الخصوصية منتهك بشكل منهجي، والمنازل خاضعة لعمليات التفتيش العشوائية التي تهدف إلى التعرف على أمور منها إن كان أصحابها يملكون معلومات لم تأذن بها الدولة. ويقتزن ذلك بنظام عقوبات قد يكون أيضا بمثابة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. فهذه العقوبات قد تشمل القتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري في أحد سجون البلد السياسية بسبب ممارسة الحق في حرية التعبير والفكر والضمير والدين والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

32 - وتشير الروايات التي وثقتها المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى أن نظام المراقبة الذي تمارسه الدولة يستخدم الأطفال في الإبلاغ على كل من يطلع على محتويات وسائط الإعلام الأجنبية من أفراد أسرهم. ووصف أحد الهاربين الذين قابلتهم المفوضية كيف استخدمت الهيئة الحكومية، المعروفة باسم الفرقة 109، الأطفال في أنشطة المراقبة التي تقوم بها<sup>(41)</sup>:

فأفرادها يذهبون من أجل التحدّث إلى الأطفال في رياض الأطفال، ويقومون بالإطراء على الأطفال ثم يعطونهم الحلوى ويخبرونهم أنهم أصدقاء لولديهم. ثم يقولون لهم إنكم ماهرون جدا في استخدام الحواسيب، يفعلون ذلك لأنّ الأطفال يعرفون كلمة المرور إلى حواسيب والديهم. فتقوم الفرقة 109 بعد ذلك بتفتيش هذه الأجهزة، وتأخذ أفراد الأسرة إذا تمكنت من العثور على أفلام من الولايات المتحدة أو من جمهورية كوريا. إنّ هذا أكثر ما يقلق الآباء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أي تعليم الأطفال أنه لا ينبغي الإبلاغ عن والديهم.

وتابع الهارب قائلا:

بموجب قانون مكافحة العداء للاشتراكية، يتم إرسال هؤلاء الأشخاص إلى [سجن] كيوهواسو. فإذا شاهدت فيلما واحدا يتم إرسالك لفترة واحدة، وإذا شاهدت فيلمين أو ثلاثة، تزداد مدة [الاحتجاز]. في السابق كان الأفراد يخضعون لإعادة التربية، لكن الحزب في الوقت الحاضر لا يعتقد أن إعادة التربية ضرورية. الآن يعتقد الحزب أنه بسبب تربية الكوريين الشماليين

Jeongmin Kim, "Full text: North Korea's decree to 'fire at' people illegally approaching border", (38) .NK PRO, 26 October 2020

Andrei Lankov, "Outside information can change North Korea. But it won't start a revolution", (39) NK News, 8 November 2022; and Human Rights Watch, "North Korea: Covid-19 Used as Pretext to Seal Border", 17 November 2022

(40) مقابلات أجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

(41) الفرقة 109 هي هيئة رقابة مشتركة بين الإدارات تأسست في عام 2004 للمساعدة في مراقبة وصول الناس إلى محتوى وسائط الإعلام الأجنبية، لا سيما من خلال عمليات تفتيش المنازل دون سابق إنذار.

منذ الولادة وحتى الموت، يعلم هؤلاء، عندما يرتكبون جريمة، أنهم قد ارتكبوها، لذلك لا توجد حاجة لإعادة التربية. فالشخص سوف يُرسل إلى كيوهواسو وبقية أفراد أسرته إلى قرية ريفية<sup>(42)</sup>.

33 - ولا تزال هناك شواغل بشأن انتهاك حق الأطفال في التعليم، لأن الدولة تستغل التعليم كوسيلة للتلقين العقائدي، وليس كوسيلة "لتنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى حد ممكن"<sup>(43)</sup>. وقد أشارت لجنة حقوق الطفل، في استعراضها لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعام 2017، إلى أن اللجنة تشعر بالقلق إزاء التسييس المفرط للمواد التعليمية والمناهج الدراسية، المشفوع بالتركيز الشديد على التلقين الإيديولوجي (CRC/C/PRK/CO/5، الفقرة 47). وتتعلق هذه الشواغل بتلقين الأطفال المبادئ الحزبية من خلال مدارس البلد واتحاد الأطفال الكوريين، الذي يتعين على جميع الأطفال الانتماء إليه كشرط مسبق من شروط الانضمام إلى حزب العمال الكوري. ويشكل تلقين الأطفال جزءا من الحرمان المنهجي من الحق في حرية الفكر والوجدان والدين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

### الاختفاء القسري

34 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمع المعلومات وإجراء المقابلات مع ضحايا حالات الاختفاء القسري والاختطاف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهم أقارب المختفين قسرا والمختطفين. ونشرت المفوضية إليها في آذار/مارس 2023 تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها<sup>(44)</sup>. ووثقت هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الاستخدام المكثف للاختفاء القسري من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سواء في الداخل أم في الخارج<sup>(45)</sup>.

35 - ويساور المفوضية القلق إزاء الحالات العديدة لأفراد ما زالوا مختفين، بعضهم منذ عقود. وعدد كبير من حالات الاختفاء القسري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشمل الاختفاء القسري لمواطنين داخل البلد، بما في ذلك إعادتهم قسرا من البلدان المجاورة. وبمجرد احتجاز هؤلاء المختفين، يتم التعقيم على مصيرهم وإخفاء أماكن وجودهم.

36 - وهناك نمط ثان من الاختفاء القسري ينطوي على حالات اختطاف لمواطنين من بلدان أخرى، معظمها تم خلال الفترة من 1950 إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين. فقد اختطفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رعايا جمهورية كوريا أثناء الحرب الكورية وبعدها، ولم تقم بإعادة أسرى الحرب إلى مواطنيهم، واختطفت رعايا من اليابان ودول أخرى. وحالات اختطاف المواطنين اليابانيين هي حالات الاختفاء القسري الوحيدة التي اعترفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسميا بمسؤوليتها عنها وقدمت اعتذارا بشأنها<sup>(46)</sup>. بيد أن خمسة ضحايا فقط أعيدوا إلى اليابان، ولم توضح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصير الآخرين أو أماكن وجودهم. وتفيد حكومة اليابان رسميا بهوية 17 مواطنا يابانيا اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهم أربعة مواطنين يابانيين تنفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دخولهم

(42) مقابلات أجرتها مفوضية حقوق الإنسان.

(43) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 29 (1) (أ).

(44) OHCHR, "These wounds do not heal: enforced disappearance and abductions by the Democratic People's Republic of Korea", March 2023.

(45) A/HRC/25/CRP.1، الفقرة 698؛ و A/HRC/51/31، الفقرة 53؛ و A/HRC/52/65، الفقرة 8.

(46) Japan-DPRK Pyongyang Declaration, 17 September 2002.

أراضيها. وعلاوة على ذلك، كانت حكومة اليابان، حتى شهر كانون الثاني/يناير 2023، تقوم بالتحقيق في 871 حالة من حالات المفقودين، التي لا سبيل إلى استبعاد إمكانية اختطافهم من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية<sup>(47)</sup>. وقد وبحثت المفوضية أيضا حالات اختفاء قسري محتملة تمت في سياق حملة "الجنة على الأرض" التي أطلقتها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الفترة من عام 1959 إلى عام 1984، حيث انتقل أكثر من 93 000 شخصا (معظمهم أشخاص من أصل كوري يعيشون في اليابان، وبعض أزواجهم من المواطنين اليابانيين) إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بناء على وعود كاذبة بحياة أفضل<sup>(48)</sup>.

37 - والمعلومات التي جمعتها المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تبرز تقدم سن الضحايا والمعاناة النفسية الشديدة التي تواجهها عائلات الأشخاص المختفين قسرا، التي ظلت تبحث لعقود عن معلومات عن أحبائهم<sup>(49)</sup>. كما تورد هذه المعلومات أثر الاختفاء القسري على تمتع هذه الأسر بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

38 - ومعظم الأشخاص من جمهورية كوريا، الذين أخفقتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قسرا، هم من الرجال<sup>(50)</sup>. لذلك فإن المرأة في هذه الأسر هي التي تتولى بنفسها، في غياب الدعم من المصدر التقليدي الرئيسي لدخل الأسرة، تحمل عبء الحياة الأسرية بالكامل. وقد تسببت المصاعب الاقتصادية وممارسات التمييز الناجمة عن ذلك في أثر دائم على أطفال الأشخاص المختفين قسرا، ولا سيما البنات الأكبر سنا اللاتي يجبرن على التخلي عن تعليمهن وعلى العمل من أجل إعالة الأسرة<sup>(51)</sup>.

39 - وأفاد الضحايا أيضا بما يواجهونه من صعوبات في البحث عن أحبائهم. ففي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يمكن أن تتعرض الأسر للتخويف والانتقام والاختفاء بسبب ارتباطها بأحد الأشخاص المختفين. وقد ورد أن أزواج الرجال المختفين قسرا قد أجبروا على الطلاق تحت طائلة العقاب على "الذنب بالتبعية"<sup>(52)</sup>.

40 - وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست طرفا في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. لكنها طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجبه، في تعليقها العام رقم 36 (2018)، أن الاختفاء القسري يشكل انتهاكا خطيرا للكثير من حقوق الإنسان التي تحميها الاتفاقية (CCPR/C/GC/36، الفقرة 58). ويرى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي أن المعاناة التي تلحق بأسر الأشخاص المختفين قسرا قد ترقى إلى مستوى التعذيب (A/HRC/16/48، الفقرة 39). وتستمر هذه الانتهاكات إلى أن يتم تحديد مصير الشخص المختفي قسرا (المرجع نفسه).

(47) انظر [www.rachi.go.jp/en/p-en2020.pdf](http://www.rachi.go.jp/en/p-en2020.pdf).

(48) OHCHR, "These wounds do not heal", para. 22.

(49) المرجع نفسه، الفقرات 50 إلى 55.

(50) المرجع نفسه، الفقرة 56؛ و A/HRC/25/CRP.1، الفقرة 1 004.

(51) OHCHR, "These wounds do not heal", paras.56–58.

(52) المرجع نفسه، الفقرة 59.

41 - ولضحايا الاختفاء القسري، بمن فيهم أسر الأشخاص المختفين قسرا، الحق في التعويض والجبر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>(53)</sup>. وعلى وجه الخصوص، يحق لضحايا الاختفاء القسري (وغيره من الانتهاكات الجسيمة) التقاضي على قدم المساواة وعلى نحو فعال، وجبر أضرارهم بالقدر الكافي والفعال والفوري، والنفاد إلى المعلومات المتعلقة بالانتهاكات وبآليات التعويض<sup>(54)</sup>.

42 - وقد أتاحت المقابلات والمشاورات التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير معلومات جديدة مفيدة فيما يتعلق بوجهات نظر الضحايا في مسألة الحقيقة والعدالة، بما في ذلك المساءلة والتعويضات. وقد شملت أولوياتهم توضيح مصير المختفين قسرا وأماكن وجودهم<sup>(55)</sup>؛ وتأمين عودتهم (أو إعادة رفات من مات منهم) واستئناف الاتصالات بين العائلات المشتتة<sup>(56)</sup>؛ وتقديم اعتذارات من الحكومات المعنية، والاعتراف لهم بصفة الضحية، وتخليد معانئهم في الذاكرة<sup>(57)</sup>. وأعربوا أيضا عن أهمية ضمانات عدم التكرار<sup>(58)</sup>، ومقاضاة المسؤولين<sup>(59)</sup> وبرامج جبر الضرر الشاملة، بما في ذلك التعويض المناسب<sup>(60)</sup>. وتؤكد هذه المعلومات من جديد أهمية الأخذ بنهج يركز على الضحايا في تحقيق العدالة إزاء جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

43 - ونظرا للطابع الطويل الأمد لحالات الاختفاء القسري من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الكثير من الضحايا، بمن فيهم أفراد أسر الأشخاص المختفين قسرا، قد بلغ سنا متقدمة. وتوفي خلال السنوات الأخيرة العديد من أفراد أسر الأشخاص المختفين قسرا، بعد أن ظلوا ليعقود يبحثون عن معلومات عن أحبائهم المفقودين. كما أن العديد من المسؤولين عن الاختفاء القسري سيكونون طاعين في السن، الأمر الذي يقلص من الوقت المتبقي لتقديمهم إلى العدالة. ولهذا السبب، تزداد الحاجة إلى تسوية حالات الاختفاء القسري هذه، وإلى منع تكرارها<sup>(61)</sup>.

#### التعاون بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والأمم المتحدة بشأن حالة حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية

44 - واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفض جميع أشكال التعاون الملتزم بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 25/25، بما في ذلك التعاون مع هيكل المفوضية الميداني القائم في سول، ومع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم يُجر المكلّفون

(53) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3) (أ).

(54) المرجع نفسه. انظر أيضا المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني (قرار الجمعية العامة 147/60، المرفق، الفقرة 11).

(55) OHCHR, "These wounds do not heal", paras. 67-68.

(56) المرجع نفسه، الفقرات 69-71.

(57) المرجع نفسه، الفقرات 73-75.

(58) المرجع نفسه، الفقرة 76.

(59) المرجع نفسه، الفقرات 77-79.

(60) المرجع نفسه، الفقرات 80-87.

(61) المرجع نفسه، الفقرات 5 و 28 و 65 و 69 و 97.

بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة أي زيارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم تقبل الحكومة أي طلبات للقيام بزيارات. ولم توجه أي دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

45 - وقد أهابت الجمعية العامة، في قرارها 226/77، بالدول الأعضاء أن تتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في وضع استراتيجيات لعمليات المساءلة في المستقبل، وأن تقوم حينما أمكن بالتحقيق بشأن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومقاضاتهم. وشجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره 28/52، جميع الدول ومنظمات المجتمع المدني وسائر الأطراف المعنية على التعاون مع جهود المساءلة، ولا سيما الجهود التي تبذلها المفوضية. وطلب المجلس إلى المفوضية أن تواصل تنظيم سلسلة من المشاورات وأنشطة التوعية مع الضحايا والمجتمعات المتضررة والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، بغية ضمان اتباع نهج يركز على الضحايا في المساءلة ومن أجل الأخذ بأرائهم في سبل المساءلة.

46 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبسبب القيود الناجمة عن كوفيد-19، ظلّ جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين خارج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يوجد حتى الآن ما يشير إلى إعادة فتح الحدود لإعادة قبول الموظفين الدوليين. وقد قدمت اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية قدرا يسيرا من المساعدات الإنسانية.

47 - وتواصل المفوضية دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المشاركة في فعاليات عالمية وإقليمية معنية، منها حلقة دراسية إقليمية لآسيا والمحيط الهادئ في شباط/فبراير 2023 عن موضوع "مساهمة التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان"، وذلك عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/47. ولم تشارك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الفعاليات. وتواصل المفوضية وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام التابعة للأمانة العامة التعاطي مع البعثات الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك بشأن مجالات التعاون الممكنة على حقوق الإنسان.

48 - وفيما يتعلق بموضوع أثر الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خلص فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 1874 (2009) في تقريره المؤرخ نيسان/أبريل 2023 إلى أنه "لا شك" في أن جزاءات الأمم المتحدة قد أثرت عن غير قصد على الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأوصى فريق الخبراء بأن تنظر لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن والأطراف المعنية الأخرى في إعفاء صادرات بعينها خاضعة حاليا للجزاءات، تستطيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استخدام عائداتها في تمويل الإمدادات الإنسانية (S/2023/171)، الضميمة، الفقرتان 179 و 188). ومن المشاكل التي أبرزتها المنظمات الإنسانية استمرار عدم وجود قناة مصرفية، فضلا عن عدم رغبة المصارف والموردين في تمويل البرامج داخل البلد (المرجع نفسه، المرفق 90، الفقرتان 3 و 5).

49 - ولم تقم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد بتزويد هيئات معاهدات حقوق الإنسان بعدد من التقارير التالية: تقريرها الدوري الثالث إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تأخر تقديمه منذ عام 2008)؛ وردها على قائمة المسائل التي أعدتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (تأخر تقديمه منذ 22 نيسان/أبريل 2022)، والتي ستشكل تقريرها الدوري الثالث إلى اللجنة (تأخر تقديمه منذ عام 2004)؛ وتقريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بموجب إجراء المتابعة (تأخر تقديمه منذ عام 2019) وتقريرها الدوري الخامس (تأخر تقديمه منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021)؛

وتقريرها الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع إلى لجنة حقوق الطفل (منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022)؛ وتقريرها الأولي بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (تأخر تقديمه منذ عام 2016). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يقدم البلد أي تقارير جديدة أو معلومات إضافية مستحقة بموجب المعاهدات.

50 - وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022، نشرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قائمة بالمسائل ذات الصلة بالتقرير الأولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، المقدم بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD/C/PRK/Q/1). وقد تأخر الرد على قائمة المسائل منذ 23 نيسان/أبريل 2023.

51 - ولم تقبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيًا من إجراءات الشكاوى أو إجراءات التحقيق، الفردية أو المشتركة بين الدول المقدمة بموجب المعاهدات. وهي، رغم دعمها لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تدعوها إلى القبول بهذه الإجراءات، لم تصدق بعد على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان المناهضة للتمييز العنصري والتعذيب والاختفاء القسري، أو الداعمة لحماية حقوق العمال الوافدين.

52 - ولم تقدم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقريرًا طوعياً لمنتصف المدة ضمن إطار جولتها الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. وسيحل موعد تقديم التقرير التالي، للجولة الرابعة، في تموز/يوليه 2024.

## رابعاً - خاتمة

53 - يسرد هذا التقرير حالة مستمرة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي ربما يرقى بعضها أيضاً إلى مستوى الجرائم الدولية، في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورغم أنه لم يتسنّ تحليل جميع الجوانب، فإنّ الجوانب التي كانت سائدة في الفترة المشمولة بالتقرير قد تم إبرازها. وأول هذه الجوانب هو أثر الإغلاق شبه الكامل للبلد على حقوق الإنسان الواجبة للناس في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد أدى الإغلاق إلى زيادة تقييد حقهم المحدود أصلاً في حرية التنقل داخل البلد وخارجه. وكان لذلك أثر على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، منها بالأخص الحقوق في الغذاء والصحة وفي مستوى معيشي لائق. فالجوع أخذ في الازدياد وتوافر الرعاية الصحية أخذ في التضائل. وعلى الجانب الثاني، هناك الآن أمر صريح يبيح استخدام القوة المميّنة ضد من يحاول عبور الحدود. وإغلاق الحدود رافقته زيادة في قمع الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك فرض عقوبات شديدة على حياة معلومات من خارج البلد.

54 - وثمة حاجة ملحة إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالأمر في غاية الأهمية بالنسبة للقدرة على تقييم الوضع وإيجاد الحلول. والغياب شبه التام لموظفي المساعدة الإنسانية الدوليين في البلد (بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة)، وكذا الحد الأدنى من تدفق المساعدة الإنسانية، معناهما أنه من غير المرجح أن تتغير قريباً معاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والإغلاق يبرز أيضاً محنة العالقين في الخارج من أبناء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بمن فيهم المقيمون في البلدان المجاورة والعمال في الخارج.

55 - ومن المسائل المطولة التي تؤثر على مئات الآلاف من الأشخاص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي بلدان أخرى مسألة حالات الاختفاء القسري التي ارتكبتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مدى أكثر من 70 عاماً. فقد تسببت هذه الانتهاكات المروعة في معاناة شديدة للمختفين قسراً وأيضاً لعائلاتهم، وهي تثير أيضاً، من حيث سعة نطاقها ومنهجيتها فيما يبدو، مخاوف بشأن ارتكاب جرائم ضد



الإنسانية. وبما أن جميع الضحايا قد بلغوا الآن سن متقدمة، فإن الأمين العام يضم صوته إلى صوت مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في دعوة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكشف عن مصير المفقودين وعن أماكن وجودهم، وإلى إعادتهم إلى أحبائهم أو إعادة رفاتهم، واتخاذ خطوات أخرى للاعتراف بحقوق الضحايا، بما في ذلك محاسبة الجناة.

56 - وشهدت الفترة قيد الاستعراض أيضا زيادة كبيرة في التوترات العسكرية في شبه الجزيرة الكورية. والأمين العام يدعو مرة أخرى إلى وقف التصعيد وإلى إيجاد حل سلمي لهذه التوترات. فالدفع بالعمل الدبلوماسي لأجل إحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، ومعالجة حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسألتان متعاضدتان. لذلك، يحث الأمين العام جميع الدول على إدماج اعتبارات حقوق الإنسان إدماجا تاما في ما تبذله من جهود لنشر السلام والأمن في شبه الجزيرة.

## خامسا - التوصيات

57 - يوصي الأمين العام حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما يلي:

(أ) إلغاء ممارسة العمل القسري في الداخل والخارج، بما في ذلك داخل نظام السجون والجيش، وكذلك بواسطة أمور من بينها عمليات التعبئة "للواء الصدمة" وتعبئة الأطفال الطلاب في العمل؛

(ب) وضع حد للتمييز ضد المواطنين على أساس ولائهم السياسي المتصور أو الخلفية الاجتماعية السياسية لأسرهم، ولا سيما في إطار نظام سونغبون للتصنيف الاجتماعي؛

(ج) ملاحقة المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة، وكفالة معرفة الضحايا وأسرههم للحقيقة بشأن الانتهاكات التي ارتكبت؛

(د) تكريس أقصى قدر من الموارد المتاحة للوفاء بالالتزامات الأساسية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي وأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية؛

(هـ) إجراء تقييم لأثر الاستجابة المستمرة لكوفيد-19 على الحق في الغذاء والصحة، بما في ذلك التأثير المختلف على الأطفال دون سن الخامسة، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والرجال والفتيان والفتيات؛

(و) تسهيل عودة موظفي المساعدة الإنسانية الدوليين وتمكينهم من الوصول بحرية ومن دون عوائق إلى جميع السكان المحتاجين، بما في ذلك لأغراض رصد مدى فعالية توزيع المعونة؛

(ز) إعلان وقف فوري لاستخدام عقوبة الإعدام وأن يلي ذلك إلغاؤها، دون تأخير لا مبرر له، وكفالة عدم فرض عقوبة الإعدام، ريثما يتم إلغاؤها، إلا على أشد الجرائم خطورة وتنفيذها بموجب حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة؛

(ح) الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وتفكيك جميع معسكرات الاعتقال السياسي (الكوانليسو) والكف فورا عن اعتقال الأشخاص وسجنهم تعسفا على أساس آرائهم السياسية أو غيرها، أو على أساس خلفيتهم الاجتماعية؛

- (ط) التأكد من أي نظام من نظم المراقبة القائمة يمثل بالكامل لمعايير حقوق الإنسان المتمثلة في قانونية الأهداف المتوخاة وضرورتها وتناسبها ومشروعيتها، وتجنب استخدامها كأدوات للقمع السياسي، وكفالة خضوعها للمراجعة القضائية؛
- (ي) إصلاح نظام التعليم للتأكد من توجيهه نحو ضمان تنمية شخصية الطفل ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى حد ممكن؛
- (ك) الكف فوراً عن استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة داخل أماكن الاحتجاز؛
- (ل) تمكين أفراد الأسرة المشتتة على الفور من التواصل مع بعضهم البعض، بما في ذلك عن طريق تكنولوجيا التداول بالفيديو وتبادل الرسائل؛
- (م) مدّ عائلات كل المختطفين، أو المختطفين قسراً، بجميع المعلومات عن مصائر ذويهم وأماكن وجودهم إن كانوا لا يزالون أحياء، والسماح لمن بقوا منهم على قيد الحياة وذريتهم بأن يعودوا حالاً إلى بلدانهم الأصلية، والكشف عن رفات من مات منهم وإعادته إلى الوطن، وذلك بالتعاون الوثيق مع عائلاتهم وبلدانهم الأصلية؛
- (ن) التعجيل بإجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية تجعل السلطة التنفيذية خاضعة لضوابط وموازن تكون بمثابة وسيلة تضمن تنفيذ التزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان؛
- (س) اتخاذ خطوات نحو بسط سيادة القانون واستقلال القضاء من أجل إعمال الحق في المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة، عملاً بمقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛
- (ع) زيادة التعاطي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لأجل وضع برنامج لتنمية القدرات وأنشطة في مجال المساعدة التقنية تساعد في تنفيذ هذه التوصيات والتوصيات المقدمة من جميع آليات حقوق الإنسان، وفي إبقاء الدول الأعضاء على علم بما تبذله من جهود التنفيذ؛
- (ف) التعاون بروح بناءة مع المحاورين الدوليين بهدف تحقيق تحسّن ملموس في حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، بوسائل منها إجراء حوارات بشأن حقوق الإنسان والقيام بزيارات رسمية إلى البلد توفر خلالها سبل الوصول الكافية لإجراء تقييم تام لأوضاع حقوق الإنسان ومبادرات التعاون، والقيام بالمزيد من الاتصالات الشخصية المباشرة على سبيل الأولوية؛
- (ص) التصديق على جميع معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التي لم يتم التصديق عليها بعد، وكذلك على بروتوكولاتها الاختيارية وإجراءات الشكاوى والتحقيق، وتقديم جميع التقارير المستحقة إلى هيئات المعاهدات.
- 58 - ويوصي الأمين العام المجتمع الدولي بما يلي:
- (أ) مواصلة المشاركة المبدئية والمتسقة والمستدامة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن حالة حقوق الإنسان؛

(ب) تيسير المزيد من الاتصالات الشخصية مع الأفراد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقيمين خارج بلدهم، وذلك بغية الحرص على الاسترشاد بأرائهم وتطلعاتهم في التعاطي الدبلوماسي مع قضايا حقوق الإنسان؛

(ج) اتخاذ مزيد من الخطوات لكفالة مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم إلى الوجود الميداني للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في سول من أجل المشاركة في التوعية والتشاور مع كوريي الشتات، بغية تحسين فهم وجهات نظر الضحايا؛

(د) توسيع نطاق الحماية لتشمل مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين عبروا الحدود الدولية بصورة غير قانونية، وكذلك الأشخاص الذين فروا من بعثات العمالة الموفدة إلى الخارج، وضمان عدم إعادتهم قسرا إلى أوطانهم، وذلك بمقتضى الحظر المطلق لإعادة القسرية المنصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(هـ) اتخاذ الخطوات اللازمة للتقليل إلى أقصى حد من الآثار الإنسانية السلبية غير المقصودة التي تسفر عنها الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك بتمكين الجهات الفاعلة في المجالين الإنمائي والإنساني من المشاركة في البرامج التي تحسن القدرة على الصمود، وتقلل من الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الأزمات والكوارث الغذائية، وتيسر العمل الوطني على توفير الغذاء والدواء والرعاية الصحية على المستوى الوطني.